

مرصد

كراسات علمية ٤٢

التطرف والإرهاب

إشكاليات نظرية وتحديات عملية
(مع إشارة خاصة إلى العراق)

تأليف

الدكتور عبد الحسين شعبان

مرصد ٤٢

كراسات علمية محكمة تعنى برصد أهم الظواهر الاجتماعية الجديدة، لا سيما في الاجتماع الديني العربي والإسلامي، تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية - برنامج الدراسات الاستراتيجية، بمكتبة الإسكندرية.

رئيس مجلس الإدارة

مصطفى الفقي

رئيس التحرير

خالد عزب

سكرتارية التحرير

أمينة الجميل

التدقيق اللغوي

رانيا يونس

الإخراج الفني

خالد مصطفى

الآراء الواردة في «مرصد» تُعبّر عن رأي الكاتب فقط، ولا تعبر عن رأي مكتبة الإسكندرية.

التطرف والإرهاب

إشكاليات نظرية وتحديات عملية
(مع إشارة خاصة إلى العراق)

تأليف

الدكتور عبد الحسين شعبان

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة - أثناء - النشر (فان)

شعبان، عبد الحسين، -1945

التطرف و الإرهاب : إشكاليات نظرية و تحديات عملية (مع إشارة خاصة إلى العراق) / تأليف عبد الحسين شعبان. - الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، برنامج الدراسات الاستراتيجية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2017.

صفحة ؛ سم. (مرصد ؛ 42)

يشتمل على إرجاعات بيبليوجرافية.

تدمك 6-456-452-977-978

1. الإرهاب -- العراق. 2. التطرف. أ. مكتبة الإسكندرية. برنامج الدراسات الاستراتيجية. وحدة الدراسات المستقبلية. ب. العنوان ج. السلسلة.

2017861831

ديوي -363.325

ISBN: 978-977-452-456-6

رقم الإيداع: 2017/26867

© ٢٠١٧ مكتبة الإسكندرية.

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذه الكراسة، كلها أو جزء منها، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذه الكراسة، يُرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص.ب. ١٣٨، الشاطبي ٢١٥٢٦، الإسكندرية، مصر.

البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

المحتويات

٧	توطئة
١١	جدلية التطرف والإرهاب
١٥	في تعريف الإرهاب والإرهاب الدولي
١٩	التطرف والإرهاب «إشارة للحالة العراقية»
٢٣	نحو استراتيجية لمكافحة الإرهاب والتطرف
٢٧	هل استوطن الإرهاب في العراق؟
٢٩	خاتمة

توطئة

يفرز بحث ظاهريّ التطرف والإرهاب طائفة من المعاني وعديداً من الدلالات يمكننا إجمال أهمها بما يأتي:

١ - التطرف ظاهرة راهنة وإن كانت تعود إلى الماضي، لكن خطورتها أصبحت شديدة في ظل العولمة، ولها تجاذبات داخلية وخارجية، عربية وإقليمية ودولية؛ لأن التطرف أصبح كونياً، وهو موجود في مجتمعات متعدّدة، ولا ينحصر في دين أو دولة أو أمة أو شعب أو لغة أو ثقافة أو هوية أو منطقة جغرافية أو غير ذلك، وإن اختلفت الأسباب باختلاف الظروف والأوضاع، لكنه لا يقبل الآخر ولا يعترف بالتنوع، ويسعى إلى فرض الرأي بالقوة والعنف والتسيّد. وإذا كانت منطقتنا وأمننا وشعوبنا الأكثر اتهاماً بالتطرف، فإنها الأكثر تضرراً منه؛ حيث دفعت الثمن لعدّة مرّات ولعدّة أضعاف جراء تفشي هذه الظاهرة، الأمر الذي لا ينبغي إلباس المنطقة ثوب التطرف تعسفاً أو إصاق تهمة الإرهاب بالعرب والمسلمين بشكل خاص، باعتبار أن دينهم أو تاريخهم يحضّ على التطرف والإرهاب، علماً أن المنطقة تعايشت فيها الأديان والقوميات والسلالات المختلفة، وكان ذلك الغالب الشائع، وليس النادر الضائع كما يُقال.

وإذا كانت البلدان العربية والإسلامية تعاني اليوم من ظاهريّ التطرف والإرهاب، وتشهد نزاعات واحترابات دينية وطائفية وإثنية، فقد سبقتها أوروبا إلى ذلك وشهدت «حرب المائة عام» بين بريطانيا وفرنسا^(١) مثلما شهدت «حرب الثلاثين عاماً» (١٦١٨ - ١٦٤٨) والتي انتهت بصلح وستفاليا^(٢). وهناك أشكال جديدة من حروب إبادة تعود لأسباب دينية أو طائفية أو عنصرية، يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما حدث في البوسنة والهرسك (١٩٩٢ - ١٩٩٥)،

(١) من الناحية الفعلية استمرت الحرب نحو ١١٦ سنة من العام ١٣٣٧ - ١٤٥٣ وإن تخللتها فترات هدنة وسلام. ومن أسبابها ادعاء الملوك الإنجليز أن العرش الفرنسي لهم، وبالطبع فإن هناك أسباباً سياسية واقتصادية وشخصية كانت وراء اندلاع هذه الحرب الطويلة.

(٢) حرب الثلاثين عاماً Thirty Years War هي سلسلة من الحروب والصراعات الدموية التي وقعت معاركها ابتداءً في أوروبا الوسطى وخصوصاً في ألمانيا، وامتدت إلى أراضي روسيا وإنجلترا وكاتالونيا «إسبانيا» وشمال إيطاليا وفرنسا. وهي حرب دينية وطائفية بالدرجة الأولى بين طائفتي البروتستانت والكاثوليك. وقد شهدت أوروبا بسببها تدميرًا شاملاً، وانتشرت خلالها الأمراض والمجاعات، مثلما عرفت هلاكاً لملايين البشر، يكفي أن نعرف أن عدد النفوس في ألمانيا انخفض بنسبة ٣٠٪ وأن هناك أكثر من ١٣ مليون ونصف المليون قضا نحهم. وقد انخفض عدد الذكور إلى النصف، وفي نهاية المطاف تم التوصل إلى صلح يضمن المصالح المشتركة وعدم التدخل، بل والتعاون الاقتصادي والتجاري، وقد عرف هذا الصلح باسم «صلح وستفاليا» عام ١٦٤٨.

وحرب كوسوفو (١٩٩٨ - ١٩٩٩)، وغيرها، وبهذا المعنى فالتطرّف والإرهاب موجودان في جميع المجتمعات والبلدان، وليسا محصورين في منطقة أو دين أو أمة أو غير ذلك.

٢ - تثير مظاهر التطرّف ومخرجاتها التباساً نظرياً وعملياً، بعضها يعود إلى القوى الدولية الكبرى، والآخر إلى قوى التطرّف المحلية، التي تستند إلى تفسيرات وتأويلات تنسبها إلى الإسلام، لا سيّما بالعلاقة مع الآخر بما يمكن تصنيفه بالإسلامفوبيا أي استخدام التعاليم الإسلامية ضدّ الإسلام في حين يستخدم الغرب الإسلامفوبيا «الرهاب من الإسلام» في محاولة لتعميم وربط بعض الأعمال الإرهابية والمتطرفة بالإسلام والمسلمين وهم الأكثر ضرراً منها. ولهذا فإن البحث في موضوع التطرّف والإرهاب لا بد أن يتناول موقف الجماعات والتيارات الفكرية المختلفة، الجديد منها والقديم، والديني وغير الديني، إضافة إلى المصالح الدولية والتوظيف السياسي ومحاولات الهيمنة والتسيّد.

٣ - لم تعد الظاهرة تقتصر على جماعات محدودة، بل إن تهديدها وصل إلى أساسات الدولة والهويّة، وخصوصاً في مجتمعاتنا التي غالباً ما تلجأ إلى العنف في حل الخلافات. الأمر الذي يحتاج إلى حوار فكري وثقافي ومعرفي، ليس بين الشرق والغرب، وبين الشمال والجنوب فحسب، بل بين أتباع الديانات والثقافات المختلفة، داخل كل بلد وعلى مستوى إقليمي لتحديد ضوابط وأسس توافقية لمواجهة هذه الظاهرة، التي لا يمكن القضاء عليها أو محاصرتها إلا بنقيضها. ونعني بذلك أفكار التسامح واللاعنف وقيم العدل والمساواة والتآخي والتضامن بين الأمم والشعوب، واحترام الهويّات الفرعية، وتلبية حقوقها.

وبالطبع لن يتم ذلك دون التوصل إلى تفاهات واتفاقات في إطار التكامل والتفاعل والتواصل وتعظيم المشتركات والجوامع وتقليص المختلفات والفوارق، وجعل الحوار السلمي الوسيلة المناسبة والفعّالة لحل الخلافات، وصولاً لتحقيق المشترك الإنساني^(٣).

(٣) يذهب الدكتور فواز جرجس في كتابه القيم «داعش إلى أين؟: جهاد ما بعد القاعدة» إلى اعتبار القاعدة وداعش كليهما ينتميان إلى العائلة نفسها التي يطلق عليها «السلفية الجهادية»، ويتشاركان الأفكار الرئيسية نفسها ويجملها باليوثوبيا الإسلامية وملخصها استبدال «حكم الدولة» بـ«حكم الله». ويحدد الفارق بينهما، فالقاعدة تنظيم سري عابر للحدود، في حين انغمس داعش في الجماعات السننية المحلية، وعمل داخل إطار مفهوم الدولة، أي أنه متجذر في الانقسام الشيعي - السني. وينتج جرجس لتوصيف الحالة مصطلحاً عميق الدلالة وهو «الجيوثقافية» كتعبير عن التنافس الإقليمي. فداعش ليس مجرد تنظيم إرهابي متمرد، وإنما هو أقرب إلى كيان دولة «خلافة» ولهذا قام بتمزيق الحدود «الاستعمارية» التي تشكلت وفقاً لاتفاقية سايكس - بيكو عام ١٩١٦، وفي أعقاب انحلال الدولة العثمانية، انظر: فواز جرجس، داعش إلى أين؟: جهاد ما بعد القاعدة، ط. ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦): ٢٠١، ٢٠٢.

وإذا كان ذلك على مستوى دول وأمم المنطقة التي هي بحاجة إلى حوار بينها وبين بعضها البعض، فإنها أيضًا بحاجة إلى حوار داخلي في إطار الدولة الوطنية، وهو الأساس الذي يمكن الانطلاق منه، ناهيك عن حوار مع المجتمع الدولي حول المشتركات الإنسانية.

٤ - ربط موضوع مجابهة التطرف ومحاربة الإرهاب بمبادئ المواطنة والمساواة، وهما ركنان أساسيان من أركان الدولة العصرية؛ دولة الحق والقانون والتي تستند إلى قواعد العدل والشراكة والمشاركة؛ إذ لا يمكن القضاء على التطرف والإرهاب بوسائل عسكرية أو أمنية فقط، بل لا بدّ من البحث في جذورهما السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية والتربوية والقانونية والنفسية وغيرها، ومعالجتها بما ينسجم مع جوهر وقيم حقوق الإنسان ومراعاة الخصوصيات الثقافية على المستوى الداخلي.

أما على المستوى الخارجي فيمكن ربطه بالمشترك الإنساني الذي يمثل جوهر المساواة بين البشر واحترام خصوصياتهم شعوبًا وأقوامًا وأديانًا ولغات وسلالات وهويّات وخصائص جغرافية وتاريخية. والهدف هو تعزيز التفاعل الحضاري والتواصل الثقافي بين الأمم والشعوب على الصعيد الكوني، والسعي لإعادة صياغة نظام العلاقات الدولية، ليصبح أكثر عدالة وأقرب إلى التعريف عن المصالح المشتركة بين الدول والأمم والجماعات الثقافية، الأمر الذي يحتاج إلى توازن قوي دولي من نوع جديد.

جدلية التطرف والإرهاب

التطرف Extremism ظاهرة تكاد تشغل الناس في مجتمعاتنا وفي مجتمعات أخرى، بما فيها مجتمعات متقدمة؛ لأنها أصبحت لا تهدد السلم المجتمعي والحياة العامة والعلاقات بين الناس فحسب، بل السلم والأمن الدوليين، خصوصًا إذا ما تحوّلت من الفكر والتنظير إلى الفعل والتنفيذ، فما بالك إذا استخدم الدين ذريعة للتطرف، لا سيّما من خلال التكفير Expiation للآخر، وذلك بتأثيره ومن ثمّ تحريمه، وبالتالي تجريمه. وسيكون الأمر من الخطورة بمكان إذا ما استخدم العنف أو الإرهاب وسيلة لفرض ذلك خارج نطاق القانون والقضاء.

وكان من نتائج ردود فعل التطرف والتكفير تلك، انتشار ظاهرة الإرهاب Terrorism والعنف Violence في المنطقة. وقد شهد العراق بعد الاحتلال الأمريكي له في عام ٢٠٠٣ نشاطًا واسعًا وكثيفًا لتنظيمات القاعدة وفروعها لاحقًا، ومنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش»، وتداخلًا مع سوريا؛ حيث احتلّ «داعش» أيضًا ثلث الأراضي السورية، بما فيها محافظة الرقة (التي اعتبرها عاصمة الخلافة)، مثلما احتلّ ثلث الأراضي العراقية.

جدير بالذكر أن ظاهرتي التطرف والإرهاب استفحلتا لدرجة مريعة، بعد موجة ما أطلق عليه «الربيع العربي» التي ابتدأت في مطلع عام ٢٠١١، والتي كان من أعراضها «الجانبية» تفشي الفوضى وانفلات الأمن وضعف هيبة الدولة الوطنية، بل تأكلها أحيانًا، كما هو حاصل في ليبيا واليمن، إضافة إلى محاولات التفتيت والتقسيم، كما هو في العراق وسوريا. وارتفع منسوب العنف والإرهاب ليشمل خريطة واسعة وتضاريس مختلفة وأنظمة متباينة، حتى في ظل استمرار الدولة. لكن انهيار الشرعية القديمة وعدم استكمال بناء ورسوخ الشرعيات الجديدة، ساعد في بعض الاختراقات الأمنية والأعمال الإرهابية، كما حصل في تونس وفي مصر، على الرغم من أن الجيش في كلا البلدين كان له دور كبير في حماية الدولة والمجتمع ومنع الانزلاق نحو الاحترابات الأهلية.

إن المساحة التي يغطيها التطرّف والإرهاب تشمل قارات وبلدًا متنوعه ومختلفة من الباكستان والهند وأفغانستان وتركيا إلى العراق وسوريا ولبنان والأردن والمملكة العربية السعودية والكويت واليمن وصولًا إلى السودان ومصر والمغرب وليبيا وتونس والجزائر وموريتانيا ومالي ونيجيريا، حتى الشيشان وروسيا واليونان وأوكرانيا وأندونيسيا وإسبانيا وألمانيا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وغيرها. وعلى الرغم من ارتفاع هاجس الأمن وعلى حساب الكرامة أحيانًا، واختلال معادلة الحقوق والأمن، فإن الإرهاب لم ينحسر، بل أخذ بالتصاعد بحكم انتشار الأفكار المتطرفة والتكفيرية. ويستوي في ذلك البلدان المتقدّمة والبلدان النامية؛ لأنّ العولمة جعلت الإرهاب معولمًا.

وقد طالت نيران الإرهاب الدولي بلدًا مختلفة وعواصم أوروبية عديدة، إضافة إلى بلدان عربية، يكفي أن نذكر - على سبيل المثال لا الحصر - بعضها خلال شهر ديسمبر الماضي (كانون الأول) عام ٢٠١٦، لتتوصل إلى حقيقة صادمة؛ وهي أن الإرهاب عابر للقارات ومتحرك بصورة تكاد تكون زئبقية في جميع البلدان.

وكان آخر ما حصل من عمل إرهابي في القاهرة هو تفجير الكاتدرائية البطرسيّة القبطية في ١١ ديسمبر (كانون الأول) عام ٢٠١٦، وفي مدينة الكرك الأردنية يوم ١٨ ديسمبر (كانون الأول) عام ٢٠١٦، حين تم اكتشاف خلية إرهابية اصطدمت مع قوى الأمن. وكان الحدث الأبرز هو مقتل السفير الروسي أندريه كارلوف يوم ١٩ ديسمبر (كانون الأول) عام ٢٠١٦، وكذلك حادث الدهس في أحد الأسواق في العاصمة الألمانية برلين، الذي صادف في اليوم نفسه أي ١٩ ديسمبر (كانون الأول)، وهو ما يذكر بحادث الدهس الشهير الذي تم في مساء يوم ١٤ يوليو (تموز) عام ٢٠١٦ أي ذكرى الثورة الفرنسية وسقوط سجن الباستيل في مدينة نيس الفرنسية، وحادث الإرهاب المروع في ملهى ليلي بإسطنبول عشية الاحتفال برأس السنة الجديدة ٢٠١٧، إضافة إلى تفجيرات بغداد صبيحة اليوم ذاته؛ حيث تعد جزءًا من مسلسل إرهابي مستمرّ منذ ١٣ عامًا، الأمر الذي يؤكد عولمة التطرّف والإرهاب.

إن تفنّي ظاهريّ التطرّف والإرهاب بات قضية دولية مطروحة على طاولة البحث والتشريح في الأمم المتحدة وعلى صعيد المجتمع الدولي كله، فلم يعد كافيًا منذ أحداث ١١ سبتمبر

(أيلول) عام ٢٠٠١ الإرهابية التي حصلت في الولايات المتحدة وهزّت العالم، وجود قرارات تعالج قطاعياً وجزئياً بعض مظاهر التطرّف والإرهاب، وإنما استجّدت الحاجة الملحة والماسّة إلى بحث شامل للظاهرتين بأبعادهما ودلالاتهما المختلفة.

وقد كانت الأمم المتحدة قد أصدرت نحو ١٩ اتفاقية وإعلاناً دولياً حول الإرهاب، لكنها لم تتوصل إلى تعريف ماهيته؛ بسبب اختلاف المصالح الدولية، والتفسيرات والتأويلات الخاصة بذلك، خصوصاً من جانب القوى المتنفّذة في العلاقات الدولية. على الرغم من أن مجلس الأمن الدولي أصدر ثلاثة قرارات بعد أحداث ١١ سبتمبر (أيلول)، وفيما بعد أربعة قرارات بعد احتلال داعش للموصل في عام ٢٠١٤، لكن الأمر لم يتغيّر وظل تعريف الإرهاب عائماً، بل ازداد أكثر التباساً بحكم التفسيرات المختلفة بشأنه، باختلاف مصالح القوى الدولية^(٤).

يمكن القول إن كل تطرّف ينجم عن تعصّب لفكرة أو رأي أو أيديولوجية أو دين أو طائفة أو قومية أو إثنية أو سلالية أو لغوية أو غيرها، ولكن مهما اختلفت الأسباب وتعدّدت الأهداف، فلا بد أن يكون التعصّب Fanaticism وراءها، وكل متطرف في حبه أو كرهه لا بد أن يكون متعصباً، لا سيّما إزاء النظر للآخر وعدم تقبّله للاختلاف. فكل اختلاف حسب وجهة نظر المتعصب يضع الآخر في خانة الارتباب، وسيكون غريباً، وكل غريب أجنبي، وبالتالي فهو مريب، بمعنى هو غير ما يكون عليه المتطرف.

التطرّف يمكن أن يكون دينياً أو طائفيّاً أو قومياً أو لغوياً أو اجتماعياً أو ثقافياً أو سياسياً، والتطرّف الديني يمكن أن يكون إسلامياً أو مسيحياً أو يهودياً أو هندوسياً أو غيره. كما يمكن للتطرف أن يكون علمانياً، حديثاً، مثلما يكون محافظاً وسلفياً، فلا فرق في ذلك سوى بالمبررات التي يتعكّر عليها لإلغاء الآخر، باعتباره مخالفاً للدين أو خارجاً عليه أو منحرفاً عن العقيدة السياسية أو غير ذلك.

(٤) قارن نصوص القرارات الدولية التي صدرت بعد أحداث ١١ سبتمبر (أيلول) عام ٢٠٠١؛ عبد الحسين شعبان، الإسلام والإرهاب الدولي: ثلاثية الثلاثاء الدامي: الدين، القانون، السياسة (لندن: دار الحكمة، ٢٠٠٢): ١٤٦-١٥٢؛ عبد الحسين شعبان، «الإرهاب الدولي: أخطاره واستراتيجية مكافحته»، محاضرة، منتدى حوار باريس الرابع، مركز الدراسات العربي - الأوروبي، ١٠ مارس ٢٠١٥.

أما الإرهاب فإنه يتجاوز التطرف، أي أنه ينتقل من الفكر إلى الفعل، وكل إرهاب هو عنف جسدي أو نفسي، مادي أو معنوي، ولكن ليس كل عنف إرهاباً، خصوصاً إذا ما كان دفاعاً عن النفس واضطراً من أجل الحق ومقاومة العدوان.

وكل إرهاب تطرف، ولا يصبح الشخص إرهابياً إلا إذا كان متطرفاً، ولكن ليس كل متطرف إرهابياً، فالفعل تتم معالجته قانونياً وقضائياً وأمنياً؛ لأن ثمة عمل إجرامي تعاقب عليه القوانين. أما التطرف، ولا سيما في الفكر، فله معالجات أخرى مختلفة. وهنا يمكن قرع الحجة بالحجة، ومحاججة الفكرة بالفكرة، والرأي بالرأي، وإن كانت قضايا التطرف عويصة ومتشعبة وعميقة، وخصوصاً في المجتمعات المتخلفة، كما أن بعض التطرف الفكري قد يقود إلى العنف أو يجرّض على الإرهاب، بما فيه عن طريق الإعلام بمختلف أوجهه.

وإذا كان التطرف يمثل نموذجاً قائماً على مرّ العصور والأزمان، فإن نقيضه الاعتدال والوسطية والمشارك الإنساني بين الشعوب والأمم والأديان واللغات والسلالات المتنوعة؛ لأن الاجتماع الإنساني من طبيعة البشر؛ حيث التنوع والتعددية والاختلاف صفة لصيقة بالإنسان. وهذه كلها ينبغي الإقرار بها والتعامل معها كحقوق إنسانية توصلت إليها البشرية بعد عناء، وهي النقيض لفكر التطرف والتكفير.

التطرف يعني فيما يعنيه ادعاء الأفضليات، فالأنا أفضل من الأنت، والنحن أفضل من الأنتم، وديني أفضل من الأديان الأخرى، وقومي فوق الأمم والقوميات الأخرى لدرجة الزعم بامتلاك الحقيقة. وتلك هي البذرة الأولى للتعصب والتطرف والعنف والإرهاب.

لا يمكن القضاء على فكر التطرف والتكفير وجذورهما، ما لم يتم القضاء على التعصب وزعم امتلاك الحقيقة. وقد أثبتت التجارب أن الفكر المتطرف والتكفيري لا يتم القضاء عليه بالعمل العسكري أو المسلح أو مواجهة العنف بالعنف والقوة بالقوة، وعنفان لا يولدان سلاماً، ورذيلتان لا تنجبان فضيلة، وظلمان لا ينتجان عدالة. الأمر الذي يحتاج إلى معالجة الظاهرة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتربوياً ودينياً وقانونياً ونفسياً، خصوصاً بالقضاء على الفقر، وتحقيق العدالة والمساواة، وبالتالي خلق بيئة مناسبة لقيم السلام والتسامح واللاعنف، وحل الخلافات بالحوار والتفاهم والمشارك الإنساني. وهذا يتطلب تحفيف منابع ومصادر القوى المتطرفة والإرهابية، لا سيما بالقضاء على أسباب التعصب.

في تعريف الإرهاب والإرهاب الدولي

إذا كان الإرهاب وليد التطرف، فإن الاختلاف في تعريفه وخصوصاً على المستوى الدولي لا يزال مستمرًا. والسبب في ذلك - كما جرت الإشارة إليه - يعود إلى اختلاف مصالح الدول والجهات والقوى، وفي كثير من الأحيان يتم خلط الإرهاب بالمقاومة لأغراض سياسية، وهو ما تعتمده إسرائيل في سياستها التوسعية الاستيطانية، حين تُعدُّ كل مقاومة لإرهابها الدولي، إرهابًا، علمًا أن المقاومة عمل مشروع حسب القانون الدولي من أجل التحرر الوطني؛ مثل حق الدفاع عن النفس طبقًا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على: «الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن نفسها إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين»^(٥).

وقد رصد الباحث أليكس شميد Alex Schmid^(٦) في كتابه *Political Terrorism* وجود نحو ١٠٩ تعريفات لمصطلح الإرهاب، وهي تنطلق من خلفيات ومصالح سياسية مختلفة. ويذهب الباحث والمفكر الأمريكي نعومي تشومسكي^(٧) إلى تحديد مضمون الإرهاب، الذي يعني حسب وجهة نظره: «كل محاولة لإخضاع أو قسر السكان المدنيين أو حكومة ما عن طريق الاغتيال والخطف أو أعمال العنف، بهدف تحقيق أهداف سياسية، سواء كان الإرهاب فرديًا أو تقوم به مجموعات أو تمارسه دولة، وهو الإرهاب الأكثر خطورة».

وإذا كان تعريف الإرهاب مهمًا لجهة التحديد القانوني، فإن بعض الدول الكبرى والمتنقذة، لا تريد الوصول إلى تعريف جامع مانع، لأن ذلك يتعارض مع مصالحها، ويحد من استخداماتها لأشكال مختلفة من القوة قد ترتقي إلى الإرهاب، ولذلك فهي لا ترغب في الوصول إلى توافق دولي

(٥) المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة في الفصل السابع تنص على: ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورًا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس - بمقتضى سلطته ومسئوليته المستمدة من أحكام هذا الميثاق - من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذ من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما، انظر: ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠١٢).

(٦) Alex P. Schmid and Albert J. Jongman, *Political Terrorism: A Research Guide to Concepts, Theories, Data Bases and Literature*, COMT-Publication 12 (New Brunswick, NJ: Transaction Books, 1984): 1083.

(٧) نعومي تشومسكي، القوة والإرهاب: جذورها في عمق الثقافة الأمريكية، ترجمة إبراهيم يحيى الشهابي (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٣).

حول مضمونه، مع أنها حتى لو تم الوصول إلى ذلك، فإنها لن تلتزم به، وهو ما تمارسه إسرائيل التي لا تحترم قواعد القانون الدولي والشرعة الدولية لحقوق الإنسان، بانتهاكاتهما المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني ولجميع القواعد الآمرة والملزومة Jus Cogens ذات الطابع العلوي والسامي. يقول باتريك سيل Patrick Seale^(٨): إن المنظمات الصهيونية هي أول من أدخل الإرهاب عبر القنابل التي توضع في الحافلات والأسواق العربية، وذلك أثناء الثورة الفلسطينية بين أعوام ١٩٣٦ - ١٩٣٩، وكانت منظمة فلاديمير جابوتنسكي هي من بادر بذلك، ومنظمات الهاغانا وشتيرن وغيرهما، وهو ما سارت عليه قيادات إسرائيلية مثل بن غوريون وغولداماثير وموشي ديان وإسحاق شامير ومناحيم بيغن وتنتياهو وغيرهم، وصولاً إلى العدوان المتكرر على غزة.

وعلى الرغم من إقرار المجتمع الدولي بمخاطر ظاهرة الإرهاب الناجمة عن التطرف، فإنه لم يتوصل حتى الآن إلى تعريف المقصود به، على الرغم من وجود حزمة من القرارات الدولية، لكنها ومنذ عام ١٩٦٣ كانت قطاعية، أي أنها تشمل تشريعات تتناول بعض مجالات الإرهاب؛ مثل الهجمات الإرهابية على متن الطائرات أو الاستيلاء عليها أو خاصة بالمواد النووية أو تهديد النقل الجوي أو مكافحة التفجيرات أو تمويل الإرهاب الدولي أو مكافحة الإرهاب النووي أو غيرها. إن معظم الاتفاقيات التي صدرت عن الأمم المتحدة لم تعالج موضوع الإرهاب بصورة شاملة، بل عالجت ظواهر الإرهاب الفردي وإرهاب الجماعات، واستبعدت معالجة ظاهرة الإرهاب الدولي الذي تمارسه الدولة وحكومتها.

(٨) للتوسع في معرفة نشاط المنظمات الصهيونية، انظر: باتريك سيل، أبو نضال: بندقية للإيجار: المناضلون في خدمة الموساد، مراجعة وتقديم أحمد رائف (القاهرة: دار الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٣)؛ الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، ط. ١٠ (بيروت: شركة المطبوعات، ٢٠٠٧).

حتى بعد صدور ثلاثة قرارات دولية خطيرة من مجلس الأمن الدولي عقب أحداث ١١ سبتمبر (أيلول)، إلا أن التعريف ظل ضبابياً إن لم تكن المهمة أصبحت أكثر تعقيداً. وهذه القرارات هي:

الأول: القرار رقم ١٣٦٨ الذي صدر بعد يوم واحد من أحداث ١١ سبتمبر (أيلول) الذي أرخ لفاصل تاريخي بخصوص مكافحة الإرهاب الدولي^(٩).

الثاني: القرار رقم ١٣٧٣ الصادر في ٢٨ سبتمبر (أيلول) عام ٢٠٠١، (أي بعد سبعة عشر يوماً من الحدث الإرهابي)، وهو أخطر قرار في تاريخ المنظمة الدولية، عندما أعطى الحق للدول (المتنفذة بالطبع) في شن حرب استباقية أو وقائية بزعم وجود خطر وشيك الوقوع أو محتمل. ويعتبر هذا القرار عودة للقانون الدولي التقليدي الذي يميز «الحق في الحرب» و«حق الفتح» و«الحق في الحصول على مكاسب سياسية في الحرب»، وذلك تبعاً لمصالح الدولة القومية^(١٠).

الثالث: القرار رقم ١٣٩٠ الصادر في ١٦ يناير (كانون الثاني) عام ٢٠٠٢ والذي فرض على الدول التعاون لمكافحة الإرهاب الدولي، وإلا فإنها يمكن أن تتعرض إلى العقوبات الدولية^(١١). كما أصدر مجلس الأمن أربعة قرارات دولية أخرى بعد احتلال داعش للموصل، ومع ذلك ظل التعريف غائباً، ولعلاقة القرارات بموضوع بحثنا نذكرها لاستكمال الموضوع:

الأول: القرار رقم ٢١٧٠ الصادر في ١٥ أغسطس (آب) عام ٢٠١٤، وذلك على خلفية سلة القرارات التي أشرنا إليها، والتي أعقبت أحداث ١١ سبتمبر (أيلول) عام التي وردت في فقرات سابقة.

(٩) شفيق المصري، «الإرهاب في القانون الدولي»، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١٠٥ (٢٠٠٢).

(١٠) يسمي جورج ديب الخبير القانوني والمستشار الرئاسي اللبناني هذه الأجنحة الأمريكية بـ«الدستور العالمي الجديد»؛ بحيث يعطي للولايات المتحدة حق التدخل مثلما حدث في هايتي عام ١٩٩٤، وقبلها في الصومال عام ١٩٩٢-١٩٩٣، والعراق بسبب غزو الكويت عام ١٩٩٠-١٩٩١، وفيما بعد استمرار الحصار الدولي الجائر لمدة تجاوزت ١٢ عاماً، وكوسوفو، بما وسع من محاولات استخدام القوة في العلاقات الدولية ليس لإعادة السلام والأمن إلى نصابهما، بل لفرض النموذج الذي تريده الولايات المتحدة مثلما تُوجت هذه النظرية على نحو صارخ في أفغانستان، وتم تطبيقها باحتلال العراق، انظر: علي الأمين، «حوار خاص أجراه مع جورج ديب»، مجلة الصياد، العدد ٢٩٨٣ (٤ يناير ٢٠٠٢)؛ جورج ديب، «إسرائيل دولة إرهابية في القانون والممارسة»، في مجلة فكر: ندوة الحزب القومي الاجتماعي السوري (نوفمبر ٢٠٠١): ٥٦ وما بعدها.

(١١) فريد هاليداي، ساعتان هزتا العالم: ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١: الأسباب والنتائج، ترجمة عبد الإله النعيمي (بيروت: دار الساق، ٢٠٠٢): ١٩ وما بعدها.

الثاني: القرار رقم ٢١٧٨ الصادر في ٢٤ سبتمبر (أيلول) عام ٢٠١٤، ونصّ على منع تدفق المقاتلين الأجانب إلى سوريا والعراق. ودعا الدول إلى وضع ضوابط فعالة على الحدود، وتبادل المعلومات. كما استحضر القرار رقم ١٣٧٣ لعام ٢٠٠١، الذي يشكّل مرجعية للقرارات التي صدرت بعده بخصوص مكافحة الإرهاب.

الثالث: القرار رقم ٢١٨٥ الصادر في ٢٠ نوفمبر (تشرين الثاني) عام ٢٠١٤، وأكد على دور الشرطة كجزء من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الخاص بالبعثات السياسية، وعلى التعاون المهني لمكافحة الإرهاب ومشاركة الجميع، إضافة إلى تبادل المعلومات مع المبعوثين الخاصين.

الرابع: القرار رقم ٢١٩٥ الصادر بتاريخ ١٩ ديسمبر (كانون الأول) عام ٢٠١٤ حول التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. وأكد هذا القرار على العمل الجماعي لمنع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وحثّ الدول على التصديق على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وشدّد على أهمية الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد، وغسل الأموال. واستذكر القرار ١٣٧٣ أيضًا.

وقد صدرت هذه القرارات جميعها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بتنفيذ العقوبات في الحال، واستخدام جميع الوسائل المتاحة بما فيها القوة لوضعها موضع التطبيق.

التطرّف والإرهاب «إشارة للحالة العراقية»

إذا كان الإرهاب ظاهرة عالمية، فإن انتقاله إلى العراق بعد الاحتلال أسهم في تعميم ثقافة العنف والتطرّف؛ بحيث أصبحت ثقافة سائدة تمنتست خلفها قوى سياسية وزادها عمقًا توافق الإرهابيين وصعود الظاهرة الطائفية واستشراء الفساد، الأمر الذي يحتاج إلى مناقشة جادة وهادئة ودراسات وأبحاث تتعلق بطبيعة المجتمع العراقي وما رافق تاريخه الحديث والمعاصر من عنف اتخذ طابعًا سياسيًا، وهو ما حصل في العهد الملكي. ولاحقًا منذ ثورة ١٤ يوليو (تموز) عام ١٩٥٨ حين اشتدّ الصراع بسبب ما شهدته الساحة السياسية من استقطابات حادّة؛ حيث ارتفعت موجة العنف إلى مستويات عليا، واتسمت في ٨ فبراير (شباط) عام ١٩٦٣، بالطابع الدموي الإقصائي، فضلًا عن التأثير الكبير للحروب التي عاشها العراق لنحو ربع قرن، لا سيّما الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) وحرب غزو الكويت، وفيما بعد حرب قوات التحالف ضد العراق (١٩٩٠ - ١٩٩١) والتي أعقبتها نظام العقوبات والحصار الدولي الذي فُرض على العراق (١٩٩١ - ٢٠٠٣).

وقد ظلّ الخوف من الآخر هو الأساس الذي يتحكّم في هاجس الأمن منذ تأسيس الدولة العراقية حتى الآن، بغض النظر عن النظام السياسي. وقد ازداد هذا الهاجس حدّة بعد عام ٢٠٠٣، معيدًا إنتاج دورات العنف والإرهاب لطبع الحياة السياسية العراقية كلّها. وزاد الأمر تعقيدًا فتح الحدود على مصراعها في إطار استراتيجية واشنطن لاستدراج الإرهابيين إلى العراق؛ بحجة التمكّن من الإجهاز عليهم، وهو ما عاظم انتشار الخلايا الإرهابية ونماذج التعصب والتطرف، لا سيما بإغراق المكتبات بالمطبوعات والكتب والكراسات التي تغذي ذلك.

ثلاثة روافد تغذي منها الإرهاب في العراق، وفقس في بيئتها بيض التطرّف:

أولها: الطائفية ونظام المحاصصة أحد مخرجاته.

وثانيها: الفساد الذي كان الوجه الآخر للإرهاب والتطرّف.

وثالثها: ضعف وتدهور مكانة الدولة التي أجهز عليها الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.

الأمر الذي ساعد على بروز أنواع التطرّف والإرهاب، وخصوصًا الطائفي المرتبط بتكفير الآخر و«شيطنته» ومحاوله إقصائه أو تهميشه والسعي للتسيّد عليه، وكانت باكورة أعماله غير القانونية وغير الشرعية، حلّ الجيش وقوى الأمن الداخلي.

وتكرّست صيغة المحاصصة الطائفية - الاثنية في مجلس الحكم الانتقالي الذي قسّم المجتمع العراقي إلى شيعة وستّة وكرد، وخصّص نسبًا لكلّ منهم، وباشر بتأسيس نظام الزبائنية الذي يقوم على الامتيازات والمكاسب، ففتح بذلك الباب على مصراعيه أمام الفساد بمختلف أنواعه وأشكاله، لدرجة أصبحت الغنائمية سمة تطبع التشكيلات الحكومية اللاحقة وذيوها^(١٢). وكان بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي للعراق (١٣ مايو/ أيار عام ٢٠٠٣ - ٢٨ يونيو/ حزيران عام ٢٠٠٤)^(١٣) بعد الجنرال جي غارنر، قد بدّد وحده نحو ٨ مليارات و٨٠٠ مليون دولار، وأعقبته حكومتان بددتا نحو ٢٠ مليار دولار، وهما حكومتان مؤقتتان. وكان الهدر الأكبر خلال فترة ما بعد انتخابات عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠١٠ (أي من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٤)، لا سيّما وقد شهدت واردات العراق ارتفاعًا هائلًا؛ حيث بلغ ما وصل للحكومة العراقية نحو ٧٠٠ مليار دولار، لكنها لم تثمر عن شيء جدي في إعادة الإعمار أو إصلاح البنية التحتية أو الخدماتية من تعليم وصحة وخدمات بلدية وبيئية وغيرها؛ وذلك بسبب استئثار الفساد والرشوة وهدر المال العام، وكان ذلك وجهًا آخر للإرهاب.

حتى الآن هناك نحو ألف من كبار موظفي الدولة بمن فيهم وزراء ونواب ووكلاء وزارات ومديرون عامون ونوابهم متهمون بقضايا فساد، وإن كان نظام المحاصصة الغنائي القائم على الزبائنية يعمل بكل طاقته للتملّص من المساءلة والمحاسبة القانونية في ظلّ قضاء عليه كثير من الضغوط والتأثيرات السياسية. فضلًا عن أنه - وأجهزة الرقابة الأخرى - قائم على نظام المحاصصة التي تجعل الإفلات من العقاب أمرًا مألوفًا، خصوصًا بوجود الميليشيات وضعف أجهزة إنفاذ القانون والدولة عمومًا.

(١٢) طبقًا للعديد من مراكز الدراسات والأبحاث الغربية والتي اشتغلت على العراق، ولا سيّما خلال الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، وما بعدها فقد كانت ترى العراق مجرد كيان مصطنع منقسم إلى شيعة وستّة وأكّراد جمعتهم وحدة قسرية، ولا توجد هوية عراقية موحدة تشكل قاسمًا مشتركًا بينهم، وعلى هذا الأساس منح بريمر ١٣ مقعدًا في مجلس الحكم الانتقالي للشعبة وه مقاعد للسنة وه مقاعد للكرد ومقعدًا واحدًا للتركمان ومقعدًا واحدًا للكردو آشوريين، محاولًا تأكيد الانقسام المجتمعي خارج نطاق الهوية العراقية، فاتحًا الصراع على المحاصصة المذهبية الإثنية، وهو الأمر الذي يراد له أن يتم بخصوص عدد من البلدان العربية وبلدان المنطقة.

(١٣) بول بريمر، عام قضيته في العراق: النضال لبناء غد مرجو، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٦)؛ عبد الحسين شعبان، «عام (بريمر العراقي) في الميزان! عام قضيته في العراق: النضال لبناء غد مرجو»، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٩ (يوليو ٢٠٠٦).

لقد كان حلّ الجيش العراقي وقوى الأمن الداخلي بما فيه شرطة النجدة وشرطة مكافحة الجريمة وحرس الحدود، عاملاً أساسياً في إضعاف هيبة الدولة، وانتشار الفوضى والعنف والإرهاب، لا سيّما بفرض الطائفية ونظام المحاصصة كصيغة معتمدة من قبل الاحتلال. الأمر الذي دفع العديد من الشرائح الاجتماعية إلى اللجوء لمرجعيات ما قبل الدولة: الدينية والإثنية والطائفية والعشائرية والمناطقية والجهوية والعائلية وغيرها، لتكون حامية وداعمة لها. وإذا كانت نظرية «الصدمة والترويع» وفيما بعد نظرية «الفوضى الخلاقة» قد استهدفتا التفكيك وإعادة التركيب، فإنهما أفضيا إلى تفشّي ظواهر التعصب والتطرّف والعنف والإرهاب التي لا تزال مستمرة منذ أكثر من ١٣ عامًا وتتخذ أشكالاً مختلفة ولها رهوس عديدة.

وقد كان احتلال داعش للموصل في ١٠ يونيو (حزيران) عام ٢٠١٤، وتمدُّده إلى نحو ثلث أراضي العراق، خصوصاً في محافظتي صلاح الدين والأنبار وأجزاء من محافظتي كركوك وديالى وصولاً إلى أطراف بغداد وتهديدها العاصمة خير دليل على استمرار حالة الضعف والوهن التي عانت منها الدولة العراقية وأجهزتها، بما فيها القوات المسلحة التي صُرفت المليارات من الدولارات على إعادة تأهيلها، مثلما صُرفت على الكهرباء والماء اللذين ما يزال العراق يعاني من شحّهما.

وإذا كان داعش والقوى الإرهابية قد تعرّضا خلال الأشهر الأخيرة إلى هزائم كبيرة في صلاح الدين والرمادي، وخلال عمليات تحرير الموصل التي ما تزال مستمرة، لكن تأثيرهما ما يزال قائماً والبيئة الحاضنة مستمرة، خصوصاً باستمرار نظام المحاصصة الطائفي - الاثني المنتج للفساد المالي والإداري والسياسي.

صحيح أن ظاهرة الإرهاب دولية^(١٤)، وعلاجها لا بد أن يكون دولياً أيضاً، خصوصاً أنه أصبح تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وقد شهد العالم ما بعد أحداث ١١ سبتمبر (أيلول)

(١٤) يرد الباحث والمفكر البريطاني ألفريد هاليداي على الأطروحات التي تهوّل من خطر الإسلام، خصوصاً تلك التي أعطت حيناً كبيراً من نظريات صموئيل هنتنغتون وللأحكام التبسيطية التي تتوصل إليها باستحضارات الثقافة باعتبارها موضوع جدل واختلاف متأصل بين الشرق والغرب وبين الدول باعتبار ذلك أمراً حتمياً بالقول «إن هذه النظرة عن العالم ليست وليدة عداة الغرب للإسلام، أو أنها وصمة ألصقتها بالمسلمين فحسب؛ إذ إن هناك البعض، بل هناك كثيرون في العالم الإسلامي ومن المسلمين في أوروبا الغربية ممن يعتقدون هذه الديموغوجيا». وقد تعمّقت تلك الوجهة والمقصود بذلك «اصدام الحضارات»، حسب هنتنغتون و«نهاية التاريخ» وفقاً لفرانسيس فوكوياما، ليس بمعاداة الإسلام والمسلمين، بل بكارهية الأجانب، وهي الفكرة المعروفة بـ«الزينوفوبيا Xenophobia»، انظر: فريد هاليداي، الإسلام والغرب: خرافة المواجهة: الدين والسياسة في الشرق الأوسط، ترجمة عبد الإله النعيمي (بيروت: دار الساق، ١٩٩٧): ١١٦، ١١٧، ١٨٧، ١٨٨؛ نصر حامد أبو زيد، «الفرع من الإسلام: الحقيقة والأيديولوجيا»، محاضرة، مؤتمر القاهرة حول العنصرية (تمهيداً لمؤتمر ديرين - جنوب إفريقيا)، يوليو ٢٠٠١؛ هاليداي، ساعتان هزّتا العالم: ١٩، ٢٠.

عام ٢٠٠١ الإرهابية التي حصلت في الولايات المتحدة، شهد سلسلة من الأحداث الإرهابية الخطيرة والكبرى، التي أثرت في ميدان العلاقات الدولية، لا سيما لجهة علاقتها بالتطرف والتكفير واتهام الإسلام والمسلمين بها، ودمغهم بالإرهاب الدولي والتطرف المستديم، في ظل موجة مرتفعة النبرة من الإسلاموفوبيا «الرهاب من الإسلام» وصعود قوى وتيارات تدعو إلى استخدام القوة أو التهديد بها لحل النزاعات الدولية أو الداخلية. وبزعم مكافحة الإرهاب فإنها تريد التسيّد وإملاء الإرادة وفرض الهيمنة على العلاقات الدولية، والانفراد بالقرار الدولي^(١٥).

مقابل ذلك، فإن القوى التكفيرية المتطرفة والإرهابية وجدت في اختلال نظام العلاقات الدولية مبرراً لشن حملاتها الإرهابية بزعم أن كل ما في الغرب إنما شر مُطلق، رافعة من شعار العداء للغرب أساساً نظرياً لفكرها المتطرف، ومحوّلة بالتفسير والتأويل بعض تعاليم الدين الإسلامي الحنيف ومُثله وقيمه السمحاء إلى نوع من الإسلامولوجيا، أي استخدام التعاليم الإسلامية ضدّ الإسلام وبما يتعارض معه، خصوصاً بتكفير الآخر. ولعل الغربوفوبيا (الوستفوبيا) هو الوجه الآخر للإسلاموفوبيا. وإذا كانت الظاهرة الأولى منتشرة في الغرب، فإن الظاهرة الثانية لا تزال قوية التأثير في مجتمعاتنا، وتستند إليها القوى الإرهابية في مشروعها الفكري التكفيري.

ويركّز داعش وغيره من التنظيمات الإرهابية على فكرة الجهاد في بلاد الإسلام التي تمثل الحلقة الأهم التي ينبغي كسرها وصولاً إلى بلاد الكفر. ولعلّ مثل تلك الأطروحات سائدة لدى العديد من التنظيمات الإسلامية. وقد كان أسامة بن لادن يستخدم مصطلح جاهلية المجتمع وردّة المجتمع؛ وهي عبارات وردت كثيراً على لسان أبي علي المودودي وسيد قطب، وهما يشكّلان المرجعية الفكرية له، وذلك بتبرير استباحة دماء المسلمين وقتلهم بزعم إقامة المجتمع المسلم البديل^(١٦).

(١٥) يناقش ألفريد هاليداي بعض الأطروحات الغربية التي تعتبر العالم الإسلامي عدوانياً بالفعل، بل إنه كان عدوانياً على الدوام، ويستحق العداء من المسيحيين الغربيين استناداً إلى ذلك، الذين يجدون أنفسهم في المواجهة لأسباب نفسية. وفي الوقت نفسه يعرض آراء بعض القادة المسلمين «الإسلاميين» الذين يعتبرون الغرب خطراً عليهم؛ لأنه يمثل الجاهلية والفساد والإلحاد، وهو رأي قريب من رأي ناصر حامد أبو زيد الذي يقول: «ليس من الحكمة أن نعلق الجرس في رقية الغرب السياسي مرتين من المسؤولية حكمانا الذين يقهرون الشعوب فيغلقون أبواب التصدي الشعبي للعدوان ومقاومته إغلاقاً تاماً»، انظر: هاليداي، الإسلام والغرب: ١١٧؛ أبو زيد، «الفرع من الإسلام: الحقيقة والأيدولوجيا».

(١٦) إذا كان المودودي وسيد قطب مرجعين أساسيين لأسامة بن لادن، فإن هناك شخصية مثيرة للجدل، ساهمت في تأطير الجانب النظري للفكر التكفيري، ونعني بها سيد إمام شريف المعروف باسم الدكتور فضل أو الدكتور عبد القادر عبد العزيز. وقد وضع الشريف كتابين مرجعيين لتنظيم القاعدة وللتنظيمات الإسلامية، التكفيرية الإرهابية التي بإمكانها أن تستقي أفكارها منهما. والكتابان يحدّدان أحكام الكفر من جهة والجهاد من جهة أخرى، والكتاب الأول عنوانه «الجامع في طلب العلم الشريف» أما الكتاب الثاني فعنوانه «العمدة في إعداد العمدة»، انظر: عبد الحسين شعبان، «التفكير والتكفير!!» الخليج: رأي ودراسات، العدد ٢٣٦ (٢٨ ديسمبر ٢٠١٦).

نحو استراتيجية لمكافحة الإرهاب والتطرف

لا تكفي ردود الفعل للقضاء على الإرهاب والتطرف، والأمر يحتاج إلى خطة طويلة الأمد، خصوصًا بالتعاون مع دول الإقليم ومع المجتمع الدولي، ويتطلب ذلك جهدًا داخليًا على مستوى كل دولة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وقانونيًا وتربويًا ودينيًا؛ بهدف اجتثاث الظاهرة من الجذور وتجفيف منابعها الفكرية والسياسية والثقافية، خصوصًا بإغلاق منافذ التمويل. وهذا يتطلب اعتماد حكم القانون ومبادئ المساواة والشفافية وعدم التمييز والعدالة، ولا سيما العدالة الاجتماعية. إضافة إلى الحريات بمنظومتها التي تتعلق بحرية التعبير وحق التنظيم الحزبي والنقابي والمهني وحق الاعتقاد والحق في المشاركة في تولي المناصب العليا دون تمييز.

الإرهاب يضرب أحيانًا، بل في غالب الأحيان عشوائيًا، لكي يهدد المجتمع ويرعب الناس ويضعف الثقة بالدولة ويعلي من شأن الجماعة الإرهابية. إنه لا ينشغل بالضحية، بل هو يرتكب عمله تحت المبررات الإلغائية، في محاولة لفرض نمط مختلف، وسلوك منفرد وحياة مناقضة لما هو سائد، وذلك من خلال القوة والعنف، كما هو تنظيم الدولة الإسلامية داعش مثلًا.

ثمة فوارق أحيانًا بين العنف والإرهاب، وإن كان كلاهما يشكلان جريمة بالتجاوز على القانون، لكن معظم الجرائم التي تقوم بها القوى الإرهابية تتم ضد مجهول وفي قطاعات شعبية، لا علاقة لها بالصراع وبما يحدث، في حين إن العنف يستهدف الضحايا بالتحديد، أي أنه يختارهم اختياريًا، لغرض محدد.

الإرهاب والعنف جريمتان تستهدفان ضحايا، لكن الجريمة الأولى هدفها يختلف عن الجريمة الثانية، فجريمة العنف تندرج تحت لواء القانون الجنائي ضد أفراد أو جهات محددة، في حين إن جرائم الإرهاب تحتسب على الجرائم ضد الإنسانية، وهي جرائم جماعية وجرائم إبادة وتحكمها قواعد القانون الدولي الإنساني، إضافة إلى القوانين الوطنية.

وهنا لا ينبغي أن نهمل الجانب الفكري للإرهاب والتطرف، فهما يمثلان فكرًا، وهذا الفكر لا يمكن قتله أو مقاومته أو القضاء عليه بالقوة أو بالعنف، بل لا بدّ من العمل على تفكيكه ومتابعة حلقاته وكشف أهدافه ووسائله، ومحاربتة بفكر مضاد وبوسائل مختلفة. فالوسيلة جزء من الغاية، بل إنهما مترابطتان، ولا غاية شريفة بدون وسيلة شريفة، وعلى حد تعبير المهاتما غاندي: «الوسيلة والغاية مثل البذرة من الشجرة»^(١٧).

الفكر النقيض الذي تحتاجه مجتمعاتنا لكي تتجاوز التطرف والإرهاب ينبغي أولاً وقبل كل شيء الاعتراف بالآخر على قدم المساواة، والإقرار بالتعددية والتنوع، كما ينبغي نبذ التمييز بجميع أشكاله، سواء كان دينياً أو اثنيّاً أو بسبب اللون أو الجنس أو اللغة أو الأصل الاجتماعي أو لأي سببٍ كان، أي الاعتراف بمبادئ المساواة.

إن الفكر المتطرف والتكفيري يعتبر كل خلاف معه محرماً وعليه إقصاؤه وإلغاؤه واستئصاله، في حين إن نقيض ذلك هو مبادئ التسامح والاعتراف بالآخر والحوار واللاعنف. والإرهابي لا يؤمن بالحوار ويحاول أن يبسط سلطانه على محيطه بالقوة، وبدلاً من الإقناع يلتجئ إلى التفجير والمفخخات خارج أي اعتبار إنساني، طالما تتلبسه فكرة امتلاك الحق والسعي للوصول إلى هدفه بكل الوسائل، المشروعة وغير المشروعة أحياناً. وقد تكون هذه الأخيرة بنظره مشروعة، طالما يحاول «أدلجة» سلوكه وإعطاء نفسه مبررات قمع الآخر أو تصفيته، سواء كان ذلك بزعم الدخول إلى الجنة أو إبادة الخصم الكافر أو القضاء على المروق والإلحاد، أو مصلحة الحزب والثورة أو تحرير فلسطين أو مصالح الكادحين، أو غير ذلك من محاولات إخضاع الآخر.

لا يمكن للتطرف أن يصبح عنفاً إرهابياً وفعلاً ارتكائياً ضد الإنسان، إلا إذا تمكّن من التوغل إلى العقول، وهذا غالباً ما يتم بعملية غسل أدمغة؛ بحيث تعمي البصيرة وتعطل العقول وتشل المشاعر الإنسانية، ليقوم المرتكب بفعلة سواء بتفجير نفسه أو تفجير عدوه أو خصمه، أو السعي لإذلاله والقضاء عليه.

(١٧) موهنداس ك. غاندي، كتابات وأقوال للمهاتما م. ك. غاندي، ترجمة أكرم أنطاكي، تدقيق هفال يوسف (دمشق، سوريا: دار معابر، ٢٠٠٩).

ولكن ما السبيل لقطع دابر الإرهاب؟ هل بالعنف أو بالقوة وحدهما؟ وإن كان، فهل آخر العلاج الكي كما يُقال؟ ولكن التجارب أكدت أن المعالجة الأمنية غير كافية؛ لأن الإرهاب سيتناسل ويتوالد إذا ما استمرت الظروف على ما هي عليه، ولا يمكن القضاء على الإرهاب وقطع دابره، إلا بالفكر المعاكس والمضاد، وبالمزيد من احترام الحقوق والحريات واعتماد مبادئ المواطنة المتساوية وتحقيق القدر الكافي من العدالة وتحسين ظروف العيش.

الظاهرة لا تتعلق بالعراق أو العالم العربي والإسلامي فحسب، ولا حتى بالعالم الثالث بشكل عام، فالتطُّرف ظاهرة كونية منتشرة وتجد أحياناً الظروف المناسبة للانتشار حتى في مجتمعات متقدمة وديمقراطية، ذلك إن العنصرية ظلت مستمرة ولا تزال ذيولها حتى الآن في الولايات المتحدة. ومثلما كان المهاتما غاندي^(١٨) ضحية التعصب والتطُّرف في الهند بعد استقلالها مباشرة عام ١٩٤٨، فقد كان مصرع مارتن لوثر كينغ^(١٩) في الولايات المتحدة عام ١٩٦٨ هو الآخر على يد أعداء الحقوق المدنية والمساواة بين السود والبيض.

لقد سمَّ الإرهاب القائم على التطُّرف والتكفير علاقات المجتمعات مع بعضها، وأضرَّ بعلاقات فئاتها وأديانها ومذاهبها وأفرادها، مثلما أشبع المجتمعات الدولية بهواء ثقيل ورائحة كريهة. ولكن الخطر الأكبر هو السيطرة على عقول الشباب أفراداً وجماعات والعبث بها، خصوصاً بزراعة الكراهية وتبرير العدوان وإيجاد الذرائع لإقصاء الآخر واستسهال عمليات القتل والتفجير.

(١٨) من المفارقة أن يتم اغتيال المهاتما غاندي قائد المقاومة اللا عنفية على يد أحد المتطرفين الهندوس، والذي قال في المحكمة إنه قتل غاندي؛ لأنه يؤمن باللا عنف، وقد حدث ذلك في ٣٠ يناير (كانون الثاني) عام ١٩٤٨، أي بعد أقل من ٥ أشهر من إحراز الهند استقلالها وهزيمة بريطانيا العظمى في ١٥ أغسطس (آب) عام ١٩٤٧.

(١٩) من المفارقة أيضاً أن يدفع مارتن لوثر كينغ حياته ثمناً لنضاله من أجل الإقرار بالحقوق المدنية للسود، والذي تحقَّق في عام ١٩٦٤؛ حيث اغتيل في ٤ إبريل (نيسان) عام ١٩٦٨. جدير بالذكر أن لحظة تاريخية فاصلة مثلت خطبته التي ألقاها عند نصب لنكولن التذكاري في ٢٨ أغسطس (آب) عام ١٩٦٣، والتي كان عنوانها «عندي حلم» عبّر فيها عن رغبته في رؤية مستقبل يتعايش فيه السود والبيض بحرية ومساواة وتجانس، وقد حضر الحشد الجماهيري نحو ربع مليون إنسان، من مناصري الحقوق المدنية، بينهم عدد لا يستهان به من البيض.

وإذا كانت يد الإرهاب طويلة وضاربة، فليس ذلك بفعل الإمكانيات المادية والاقتصادية فحسب، فمثلها بعشرات ومئات الأضعاف يوجد في العالم، لكن التطرف والتكفير قوي بقدرته على اختراق عقول الشباب العاطل، المسوس بكرامته، والشاعر بشحّ فرص العيش الكريم وانعدام العدالة وعدم المساواة وحالات الإحباط واليأس التي يصاب بها.

هل استوطن الإرهاب في العراق؟

وبالإشارة للعراق الذي خصصنا جزءًا من هذا البحث للحديث عنه وننتهي به، فقد ضربه الإرهاب على نحو شديد ومستمر منذ احتلاله إلى اليوم، ويمكننا السؤال: هل الإرهاب الدولي صناعة عراقية أم أنه جزء من إنتاج كوني كانت سوقه العراقية رائجة؟ ارتبط في أذهان كثير من العراقيين والعرب - بعد احتلال أفغانستان عام ٢٠٠١ والعراق عام ٢٠٠٣ - محاولة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، إضفاء مسحة دينية على احتلاله للعراق، فتارة باسم الحرب الصليبية التي قيل عنها إنها زلّة لسان، وأخرى باسم الفاشية الإسلامية خلال العدوان على لبنان عام ٢٠٠٦، وثالثة بمحاولات السخرية من الإسلام والمسلمين برسم صور كاريكاتورية للرسول ﷺ وإصاق كل عمل إرهابي بهم في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير، والشرق الأوسط الجديد. الأمر الذي شجّع القوى المتطرفة الداخلية لاعتبار كل ما هو غربي عنصريًا واستعلائيًا في ردة فعل لخطيئة بخطيئة أخرى لمجابهة الأولى.

خاتمة

لقد اندفعت كثير من المجاميع الإرهابية والتكفيرية وتشكيلاتها القديمة والجديدة، في ظل استنفار طائفي، باتجاه سفك دماء العراقيين من مختلف الانتماءات الدينية والاثنية. الأمر الذي أصاب التنوع والتعددية الثقافية المجتمعية بالصميم ولحق الضرر الكبير بالنسيج الاجتماعي المتعايش، وخصوصاً لفئات المسيحيين والآشوريين والأرمن والكلدانيين والأيزيديين والصابئة المندائين والشبك والكاكائية وغيرهم. وإن كان الأمر يشمل الجميع دون استثناء، لكن هذه المجاميع الثقافية التي يطلق عليها مجازاً بـ«الأقليات»^(٢٠) تعرّضت بكياناتها إلى عنف شديد، واضطرت أعداد واسعة منها إلى الهجرة بعد ما لحق بها من انتهاكات سافرة بالأرواح والمقدسات والممتلكات وغيرها. وقد تعرضت النساء الإيزيديات إلى عمليات السبي، وهو شكل من أشكال العبودية؛ حيث تم بيعهن بسوق النخاسة، الأمر الذي يندى له جبين الإنسانية.

لقد استُزِرِع التعصب بالتربة العراقية فأنجبت طرفاً، وهذا الأخير قاد إلى الإرهاب المنفلت من عقاله، خصوصاً بإشعال الصراعات المذهبية والاثنية التي اتخذت طابعاً استتصاليّاً أو تهميشيّاً بعد الاحتلال. ولكن ذلك لا يعني أنه أمر مستورد بقدر ما كانت هناك ظروف اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية ودينية وطائفية ونفسية ساعدت في انتشار فيروسه على نحو مريع، وذلك بالاستفادة من الحواضن التي شكّلت بيئة صالحة لنموها، وأساسها غياب المصالحة الوطنية والشعور بالتمييز والإقصاء. وبدلاً من اعتماد الدستور على المواطنة والمساواة والمشاركة المجتمعية

(٢٠) لا يميل الباحث إلى استخدام مصطلح الأقلية والأغلبية، بخصوص المجموعات الثقافية: القومية والدينية والسلالية واللغوية، حتى إن استخدمتها الأمم المتحدة؛ لأنها تستتطن ضمنياً عدم المساواة والهيمنة من جهة والاستتباع والرضوخ من جهة أخرى، وهو يعتقد أنها مصطلحات تصلح لتوصيف القوى والتجمعات السياسية والكتل البرلمانية، ولا تصلح لتوصيف التنوع الثقافي، أو المجموعات الثقافية؛ لأن المسألة لا تتعلق بالعدد والحجم، وإنما لها علاقة بالحقوق المتساوية التي ينبغي أن تتمتع بها المجموعات الثقافية صغيرها وكبيرها، وبغض النظر عن عددها. وهو الأمر الذي توقف عنده الباحث باجتهاد ظل يدعو له منذ نحو ربع قرن وفي أكثر من محفل وبحث وكتاب. ويمكن الإشارة هنا إلى كتابين، انظر: عبد الحسين شعبان، «فقه التسامح في الفكر العربي - الإسلامي: الثقافة والدولة، تقديم جورج خضر (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٥)؛ أغصان الكرمية: المسيحيون العرب (بيروت: مركز حوراني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥)؛ لما له من دلالات وانعكاسات على مجمل النظام السياسي ومبادئ المساواة والمواطنة. جدير بالذكر أن مصطلح «الأقليات» ورد في «إعلان حقوق الأقليات» و«إعلان حقوق الشعوب الأصلية»، انظر: «١٣٥/٤٧- إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو اثنية وإلى أقليات دينية ولغوية»، تحت «قرارات الدورة السابعة والأربعين»، تحت «الجمعية العامة للأمم المتحدة»، الأمم المتحدة، http://www.un.org/arabic/documents/GARes/47/A_RES_47_135.pdf؛ إعلان الأمم المتحدة بشأن «حقوق الشعوب الأصلية»، تحت «قرارات الدورة الحادية والستين»، تحت «الجمعية العامة للأمم المتحدة»، الأمم المتحدة، <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/512/05/PDF/N0651205.pdf?OpenElement>.

المستندة إلى الحرية والعدل باعتبارها ركائز للدولة العصرية الحديثة، فإنه ذهب إلى ما يسمى بـ«دولة المكوّنات» التي ورد ذكرها في الدستور ثمانى مرات، وليس ذلك سوى تكريس لصيغة المحاصصة^(٢١).

وأسهّم الوضع الإقليمي بتداخلاته وأذرعته المختلفة في تعقيد التفاعلات الداخلية؛ بحيث أصبح الإرهاب مؤسسة ممولة خارجياً وداخلياً، أي ذاتياً ولها هيكلاتها، وهي قائمة بذاتها، وتتغذى من كل ما حولها وتُغذّي المحيط أيضاً. وإذا كانت شوكة الإرهاب التي انكسرت نسبياً في الأعوام من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠، فإنها عادت وأصبحت أكثر حدة بعد الأزمة السورية بحكم العامل الجغرافي والمتغير الجيوسياسي للقوى المتصارعة في المنطقة. وزاد تأثير ذلك بحكم الاختلاف السياسي الذي تکرّس بعد انتخابات عام ٢٠١٤. الأمر الذي دفع بالقوى المتصارعة بما فيها الإقليمية إلى تكثيف جهودها لدعم هذا الفريق أو ذاك، والعمل على إضعاف هيبة الدولة العراقية التي ظلت معوّمة ومفتتة. وزاد الأمر تعقيداً بعد هيمنة داعش على الموصل في ١٠ يونيو (حزيران) عام ٢٠١٤. وباستقراء تجربة ما بعد الاحتلال، فإنه يمكن استخلاص بعض الاستنتاجات الأولية:

١- لا يمكن القضاء على الإرهاب باستخدام القوّة المسلّحة وحدها في مواجهة الإرهابيين، وهو ما أفرزته التجارب العالمية جميعها.

٢ - القضاء على الإرهاب والتطرّف يحتاج إلى وحدة وإرادة وطنية بغض النظر عن الخلافات السياسية، مثلما يحتاج إلى حفظ الكرامة وحقوق الإنسان؛ إذ لا ينبغي للإجراءات والتدابير الهادفة إلى ملاحقة الإرهاب والإرهابيين أن تفضي إلى الانتقاص من كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية، فذلك سوف يؤدي إلى اختلال المعادلة لحساب الأمن ولغير صالح الحقوق، وهو الأمر الذي ثارت من أجله شعوب العديد من البلدان العربية فيما سُمّي بـ«الربيع العربي»، بغض النظر عن مآلاته وملابساته وتعرجات مساراته.

٣ - تتطلب مكافحة الإرهاب والقضاء على التطرّف وضع حد للتمييز الطائفي ولنظام المحاصصة.

(٢١) الدستور العراقي (الدائم) الذي تم الاستفتاء عليه في ١٥ أكتوبر (تشرين الأول) عام ٢٠٠٥، وجرّت أول انتخابات عامة على أساسه في ١٥ ديسمبر (كانون الأول) من العام نفسه.

٤ - العمل على وضع حدٍّ للفساد وملاحقة المفسدين والمتسببين في هدر المال العام، وتلك كانت مطالب التظاهرات التي اندلعت منذ عام ٢٠١٥ إلى الآن.

٥ - إعلاء مرجعية الدولة وجعلها فوق جميع المرجعيات الدينية والطائفية والاثنية والحزبية والسياسية والعشائرية وغيرها.

٦ - وضع الكفاءات العراقية، ولا سيّما من الشابات والشباب في المكان الصحيح والملائم لإدارات الدولة، وذلك خارج دائرة الولاء، باعتماد معايير الكفاءة والنزاهة.

٧ - اعتماد استراتيجية علمية متكاملة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتربوية ودينية وإشراك المجتمع المدني فيها، تبدأ بالوقاية وتمر بالحماية وصولاً إلى الرعاية باتخاذ تدابير طويلة ومتوسطة المدى، وفي الوقت نفسه إجراءات آنية ضرورية، في إطار عمل مؤسسي، إضافة إلى الجوانب الأمنية والاستخبارية. وستكون ركيزتها الأساسية: إرادة سياسية جامعة وتوافق وطني عام لتجفيف منابع الإرهاب اقتصادياً ومالياً، والعمل على خفض مستويات البطالة والفقر والتهميش، وكذلك خطة إعلامية وثقافية وتربوية مجتمعية لنشر ثقافة اللاّ عنف والتسامح والاعتراف بالآخر والإقرار بالتعددية والعيش المشترك والمواطنة المتساوية، ومعالجة مشكلات وقوانين الاجتثاث والإقصاء التي تركت مردودات سلبية على المجتمع وعلى الوحدة الوطنية. ومثل هذا الأمر يتطلب خطوات ملموسة وجدية لتحقيق مصالح وطنية حقيقية سياسية ومجتمعية في إطار قانوني وحقوقى.

وإذا كان الإرهاب قد استوطن مثل بعض الأمراض المستوطنة، فستكون مثل هذه المعالجات والمعطيات جديرة بتهيئة الظروف المناسبة للحد من تأثيراته تمهيداً للقضاء عليه، مثلما يتم القضاء على الأمراض المستوطنة في بعض البلدان التي شهدت تنمية مستدامة.

